

الصعود الكردي يكتمل في تركيا

■ **عامر نعيم الياس***

منذ حرب الخليج الثانية، أو ما يعرف بحرب تحرير الكويت عام 1991، بدأ الصعود الفعلي للاكراد في المنطقة.
صعود ترسيخ أكثر مع فرض مناطق حظر للطيران فوق الجمهورية العراقية، أدت إلى بلورة شكل من أشكال استقلال الإقليم عن الدولة العراقية المركزية، ما حوَّله إلى قاعدة أميركية كان لها دورها ووظيفتها في التدمير النهائي للدولة العراقية مع الاحتلال الأميركي لبلدناذ عام 2003.
وبعد ه تبلور دور مختلف لما سُمّي إقليم كردستان العراق الذي بات محل ترحيب وتقدير دوليَّين، بالتوازي مع ذلك بروز «حزب العدالة والتنمية» في تركيا عام 2002 في ذروة الصدام بين الحكومات التركية المتعاقبة والاكرد في جنوب البلاد وجنوب شرقها، وقام بحملة تغيير في نمط إدارة الملف الكردي نحو مقاربة أكثر إنسانية لهذا الملف، في ضوء طموح الحزب إلى دخول الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، تمَّ عرض القضية الكردية بشكل مختلف، وأن لم تصل الأمور إلى خواتيمها المرجوة بعد. لكن فوز «حزب الشعوب الديمقراطي» الكردي في الانتخابات البرلمانية التركية الأخيرة وحصوله على نسبة 12.94 في المئة من الأصوات، أي 79 مقعدا في البرلمان التركي، أعادا الأكراد إلى واجهة الأحداث في المنطقة ليس فقط على المستوى الداخلي التركي.
إذ من المتوقع أن يضيف هذا الفوز بعدا جديدا للسياسة الكردية في تركيا، إنما أيضا على مستوى المنطقة في ضوء التطورات التالية:

الفوضى التي تلمَّ في المنطقة وتحديدا في حدود ما يسمى دولة كردستان الكبرى التي تتوسط تركيا وإيران والعراق وسورية.
هذه الفوضى التي منحت الأكراد قبل غيهم فرصا تاريخية لم ولن يفرطوا بها، لجهة عرض مظلوميتهم التاريخية والإنسانية والتبني الغربي لها، بما يعيدنا إلى عقد «الهولوكوست».

الموقف الأوروبي.
الأميركي والتحول في النظرة إلى الاكراد عبر

حركة مستمرة منذ تسعينيات القرن الماضي لتطويعهم وإخراجهم من عباءة الماركسية «حزب العمال الكردستاني» وزعيمه عبد الله أوجلان المسجون في جزيرة إيمرلي التركية.
فإضافة إلى أكراد العراق ومقاربتهم المختلفة المسألة الكردية لجهة التحالفات الإقليمية والدولية، هناك أكراد سورية الذين نجحوا في فرض أنفسهم كطرف حليف لواشنطن وأوروبا، على رغم أن «حزب الاتحاد الديمقراطي» ووحادات الحماية الكردية محسوبة بطريقة أو بأخرى على «حزب العمال الكردستاني» الذي لا يزال على لوائح الإرهاب الدولي.
أما أكراد تركيا وتحديدا من دخل البرلمان التركي ونجح بتجاوز حاجز الـ 10 في المئة، فإن قاعدتهم الانتخابية في غالبيتها من الليبراليين الأكراد البراغماتيين في مقاربتهم المشروع القومي الكردي والعلاقة مع الغرب.

المخطط الدولي لتفتيت المنطقة واستنزافها وتغيير حدود

«سايبس . بيكو»، بمعنى إعادة رسم خريطة المنطقة على أسس

مذهبية وبعض قومية تخصّ تحديدا قوميات الأقليات من غير

العرب.
هنا يبرز الأكراد ولمهمهم ودولتهم باعتبارها حجر الأساس

في استكمال مشروع شرعنة تأسيس كيانات قومية انفصالية

مستقرة في المنطقة، تكون مركزا للنفوذ الغربي في مقابل كيانات

طاغية تترك لحروب الانتقام والاستنزاف.

قد يرى البعض في فكرة تأسيس كردستان الكبرى ضرباً

من ضروب الخيال فهي تتوسط كل من العراق وسورية وإيران

وتركيا، كلها كيانات معادية لإقامة دولة تقطع أجزاءً من أراضيها

التاريخية وتفتتها، لكن هذا الاحتمال كان أكثر دقة عندما كانت

الدولة المركزية حاضرة.
أما اليوم، فإن الأمور تبقى مفتوحة على

كافة الاحتمالات أذاناها الحكم الذاتي والإنهاء التام لما يسمى الدولة

المركزية في المنطقة، خصوصا في سورية والعراق.

■ **كاتب ومترجم سوري**

البناء

مكتب إدارة شؤون الموظفين الفيديراليين الأميركي يتعرّض للقرصنة . . والصين متهمّة

الشأن التركي . من ناحيتيّ دعم الإرهاب والهزيمة الإردوغانية . ما زال مادة دسمة للصحف التركية والغربية، إلاّ أنّ تقريراأميركيالفت الانتباه أمس، ومفاده أنّ مكتب إدارة شؤون الموظفين الفيديراليين الأميركي يتعرّض للقرصنة الإلكترونية، ووجّهت أصابع الاتهام إلى الصين التي نفت ذلك.

هذا التقرير أفردت له صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية حجراَ واسعاً، إذ أشارت إلى قرصنة المعلوماتية الصينيين الذين يشتبه في أنهم اخترقوا مؤخراَ بيانات أربعة ملايين موظف فيديرالي أميركي، حصلوا على الأرجح على هويات صينيين تربطهم علاقات بموظفين أميركيين، وهي معلومات

يمكن أن تستخدمها بكين لابتنزاز مواطنيها. وأضافت أنّ المحققين الأميركيين يعتقدون أنّ القرصنة الصينيين الذين اخترقوا قاعدة بيانات مكتب إدارة شؤون الموظفين، تمكّنوا من الحصول على أسماء صينيين تربطهم علاقة قرابة أو صداقة أو شراكة مع دبلوماسيين أميركيين ومسؤولين حكوميين آخرين. وأنّ هذه المعطيات يمكن للسلطات الصينية استخدامها لابتنزاز مواطنيها هؤلاء أو الانتقام منهم. فيما سارعت بكين إلى نفي الاتهامات الموجهة إليها بالوقوف خلف الهجوم، مؤكّدة أنّ إطلاق هذه الاتهامات من دون إجراء تحقيق عمق، أمر غير مسؤول ولا يستند إلى أساس علميّ. أما في الشأن التركي، فنشرت صحيفة «جمهوريت»

Cumhuriyet

«**نيويورك تايمز**: قرصنة يحصلون

على أسماء صينيين مرتبطين بأمركيّين

أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية بأن قرصنة المعلوماتية الصينيين الذين يشتبه في أنهم اخترقوا مؤخراَ بيانات أربعة ملايين موظف فيديرالي أميركي، حصلوا على الأرجح على هويات صينيين تربطهم علاقات بموظفين أميركيين، وهي معلومات يمكن أن تستخدمها بكين لابتنزاز مواطنيها هؤلاء أو الانتقام منهم.

وقالت الصحيفة إن المحققين الأميركيين يعتقدون أنّ القرصنة الصينيين الذين اخترقوا قاعدة بيانات مكتب إدارة شؤون الموظفين، تمكّنوا من الحصول على أسماء صينيين تربطهم علاقة قرابة أو صداقة أو شراكة مع دبلوماسيين أميركيين ومسؤولين حكوميين آخرين.

وأضافت الصحيفة أنّ هذه المعطيات يمكن للسلطات الصينية استخدامها لابتنزاز مواطنيها هؤلاء أو الانتقام منهم.

وكانت الحكومة الأميركية قد أعلنت الاسبوع الماضي أنها كشفت عن عمليات قرصنة معلوماتية طالوت المعطيات الشخصية لأربعة ملايين موظف فيديرالي على الأقل في هجوم إلكتروني ضخم يشتبه بأن مصدره الصين.

وأوضحت واشنطن يومذاك أنّ هذا التوغّل الإلكتروني رصد في نيسان 2015 مكتب إدارة شؤون الموظفين، وهو هيئة تتولى إدارة شؤون موظفي الحكومة وتصدر كل سنة مئات آلاف التصاريح الأمنية الحساسة والتحقيقات حول أشخاص مطروحين لوظائف في الإدارة.

وحسب «نيويورك تايمز»، فإن الموظفين الفيديراليين الذين يمتلكون معلومات حساسة تتعلق بالامن القومي ملزمون للحصول على تصاريحهم بأن يسلموا الهيئة قائمة بأسماء معارفهم الأجانب.

ونقلت الصحيفة عن الخبير في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جيمس لويس قوله إنه في حال كان بين الصينيين الواردة أسماؤهم في لوائح معارف الموظفين الفيديراليين الأميركيين، من لم يصرّح للحكومة الصينية عن معرفته بالموظف الأميركي، فقد يجذ نفسه في ورطة.

وكانت بكين قد سارعت إلى نفي الاتهامات الموجهة إليها بالوقوف خلف الهجوم، مؤكّدة أنّ إطلاق هذه الاتهامات من دون إجراء تحقيق عمق (. . .) أمر غير مسؤول ولا يستند إلى أساس علميّ.

وتزايدت عمليات القرصنة في الأشهر الأخيرة في الولايات المتحدة، واستهدفت في معظمها الأنظمة المعلوماتية لمجموعات كبرى على الإنترنت، مثل «شركة تارغيت للتوزيع»، و«شركة لتتنام للتأمين الصحي، ومجموع سوني بيكتشرز إنترتينمنت»، لإنتاج الأفلام.

وفي السنة الماضية، تسنل قرصنة صينيون إلى الشبكة المعلوماتية لمكتب إدارة شؤون الموظفين وشركتين تتعاملان معه، مستهدفين بصورة خاصة ملفات طلبات تصاريح أمنية سرّية لعشرات آلاف الموظفين.

التقرير

اليمن بحاجة إلى أكثر من «جنيف واحد»!

سبعة أشخاص. وتجدر الإشارة إلى أنّ المشكلة اليمنية تعتبر ساحة للمواجهة بين المملكة السعودية وإيران.

وقد صرّح اسماعيل ولد الشيخ أحمد أنه قبل

التحضير لهذه المحادثات، جرت استشارات مع

إيران والسعودية وعمان وقطر، ولكن من المهم

تذكر أن البداية كانت في اليمن. لذلك لن يشارك

الثالثة، باقي الدول الخليجية ذات العلاقة بالنزاع.

ويقول: السعوديون يضربون قوات الحوثيين

فقط. ولكن هذا ليس صحيحا، لأنهم قصفوا مثلا

ضريح مؤسس حركة «انصار الله»، على رغم أنه

ليس موقعا عسكريا، كما سقطت قنبلة على ككتة

الجيش اليمني.

ماذا سيبتج عن المحادثات؟ من الصعوبة

انتظار نتائج جذرية، ولكن بحسب رأي إيغانتينكو،

فإن الحديث في هذه المحادثات سيكون في شأن

النزاع وانفصال شمال اليمن عن جنوبه.

ويضيف إيغانتينكو: هناك أيضا «انصار

الشرعية» التي أعلنت ولاءها ل«داعش»، وتأسيس

إمارة إسلامية في البلاد... «ولاية اليمن».

يتضح من هذا أنّ النزاع في اليمن لن ينتهي.

هنا يمكن إضافة تعقد علاقات اليمن تاريخيا مع

السعودية والولايات المتحدة ومع المتطرفين

المحليين.

وأضاف إيغانتينكو: لا تزال «القاعدة» لاعباَ

نشطيا على الساحة اليمنية، وهي عامل توازن

منهم في هذه الأزمة. ولأعلم هل ستشارك هي أو

«انصار الشرعية»، في محادثات جنيف أم لا.

تناولت صحيفة«نيزافيسيامياغانيات»الروسية الإوضاع في اليمن والمحادثات التي من المقرر أن

تبدأ يوم 14 حزيران الجاري في جنيف، للتوصل

إلى حل سلمي للنزاع المسلح الدائر في هذا البلد.

وجاء في المقال: صرّح المبعوث الخاص

للسكترير العام للأمم المتحدة إلى اليمن، اسماعيل

ولد الشيخ أحمد، أنّ المحادثات التي من المقرر أن

تبدأ يوم 14 حزيران الجاري في جنيف، قد تضع

نهاية للحرب الدائرة في اليمن. ولكن الخبراء

يشكّون في إمكانية تسوية الأزمة في جولة

مباحثات واحدة.

كان من المقرر أن تبدأ جولة المحادثات في

28 أيار الماضي، ولكن بناءً على طلب الأطراف

اليمنية، منحهم المزيد من الوقت للتضير

لمباحثات، وتقرّر تأجيلها إلى يوم 14 الجاري.

في الواقع لم توافق الأطراف اليمنية على الشروط

المطروحة لبداية الحوار. إذ طلبت الحكومة اليمنية

(التي في المنفى) تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي

رقم 2216 الذي يعني تراجع الحوثيين وإجلاء

قواتهم من كافة المدن، وإعادة الأسلحة التي

استولوا عليها، كشرط لبداية الحوار. الحوثيون

من جانبهم طلبوا وقف إطلاق النار كشرط لبداية

الحوار.

أما الآن، فلم يطرح أي طرف شروطاً مسبقة

لبداية الحوار، وهذا ما دعت إليه وزارة الخارجية

الروسية قبل أيام. كما أن الحوار سيكون يمينيا

صرفا، من جانب: الحوثيون و«حزب مؤتمر

الشعب العام»، ومن الجانب الآخر، الاشتراكيون

و«حزب الإصلاح». سيمثل كل طرف في الحوار

ترجمات 13

مكتب إدارة شؤون الموظفين الفيديراليين الأميركي يتعرّض للقرصنة . . والصين متهمّة

التركية فيديو يُظهر شهادات سائقي الحافلتين التركيتيّتين اللتين نقلتا، بإشراف جهاز الاستخبارات التركي، إرهابيين من «داعش» من لواء أسكندرون إلى مدينة تل أبيض في محافظة الرقة السورية مطلع السنة الماضية، إذ أكّدا في الفيديو المصوّر أنّهما قاما بعملٍ وكنّتهم به الدولة التركية، ولا ذنب لهما بالجريمة.

أما صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية، فتناولت هزيمة أردوغان في الانتخابات التي أجريت مؤخراَ، واعتبرت أنّ السياسة الخارجية التركية التي كانت من قبل تقوم على مبدأ عدم إثارة مشكلات مع الدول المجاورة، تحولّت إلى سياسة إسلامية قتالية بشكل معلن.

صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

«**إسرائيل**» تلوّح بمقاضاة

مؤسسات غربية تدعو إلى مقاطعتها

قالت وزيرة القضاء في الحكومة «الإسرائيلية» أيليت شاكيد إنها أصدرت توجيهاتها إلى القسم الدولي في وزارتها، بإعداد إجراءات قضائية ضد «الحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل»، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. وكانت مؤسسات أكاديمية وثقافية واقتصادية وتعليمية عدّة في العالم الغربي، والمعروفة باسم «BDS»، قد أعلنت مقاطعتها لـ«إسرائيل»، بسبب استمرار حروبها وانتهاكاتها ضد الفلسطينيين.

ونقلت «الإذاعة العامة الإسرائيلية» عن شاكيد قولها إن الطريقة لوقف هذه الحركة تكون من خلال مهاجمة الجهات المقاطعة لـ«إسرائيل»، وعدم ترك المسرح للكلايين والممرضين، إنما العمل بصورة حازمة وموحدة، على حدّ قولها.

وانطلقت لكرات المقاطعة «BDS»، (وهو اختصار الأحرف الأولى بالإنكليزية لكلمة، مقاطعة، سحب استثمارات، وعقوبات) من الأراضي الفلسطينية عام 2005، إلاّ أنها تحظى بتأييد واسع في العالم الغربي، إذ دفع الجمود في عملية السلام الفلسطينية، «الإسرائيلية» وتنامي ما يعتبره الفلسطينيون سياسات فصل عرصري تمارسها «إسرائيل»، إلى نشأتي المقاطعة الأكاديمية والتجارية والعلمية والثقافية الغربية لـ«إسرائيل». تحدر الإشارة إلى أنّ الاتحاد الأوروبي، بدأ منذ مطلع العام الماضي 2014، بشكل رسمي، مقاطعة المستوطنات الصهيونية تجاريا وأكاديميا واستثماريا، كما بدأت دوائر الجمارك في دول الاتحاد الأوروبي، وسم منتجات المستوطنات، لتكون واضحة أمام المستهلكين.

محكمة لاهاي تعتزم

فحص شكاوى ضد «إسرائيل»

قالت صحيفة «هآرتس» العبرية في عددها الصادر أمس الخميس، إن محكمة الجنایات الدولية في لاهاي تخطط لإرسال بعثة إلى «إسرائيل» كجزء من عملية الفحص الأولى الذي تقوم به النيابة العامة حول ارتكاب الجيش «إسرائيلي» جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية.

ونسبت الصحيفة إلى مصادر فلسطينية رفيعة المستوى، قولهم إن

البعثة يفترض أن تصل يوم 27 حزيران الجاري.

وتُهمّت المصادر إلى أنه صدر مؤخراَ عن المحكمة في لاهاي بلاغ عن

وصول البعثة بتكليف من مكتب المدعية العامة في لاهاي إلى المستويات

السياسية الفلسطينية، بحسب «هآرتس».

وأضافت الصحيفة أنّ الفحص الأولي يستهدف الحسم إذا كان ثمة أساس

معقول للدلاء، بأنّ جرائم قد ارتكبت، من صلاحية المحكمة التحقيق فيها.

وإذا ما قرّرت المدعية العامة بالفعل فتح تحقيق، فإنه يحتمل أن يحقق

ليس فقط على الشبهات بجرائم حرب ارتكبتها «إسرائيل»، إنما أيضاَ في

أعمال نفذتها جهات فلسطينية.

وقالت «هآرتس»، إن موظفًا «إسرائيليًا» كبيراً أشار إلى أن زيارة بعثة

المحكمة، إجراء عادي يتم في الفحوصات الأولية الأخرى الجارية هذه الأيام.

وحتى الآن لم ترّد «إسرائيل» على توجه مكتب المدعية العامة حول الزيارة.

«الشاباك» يطالب الجامعات بمعلومات تفصيلية عن الخريجين

أكدت صحيفة «هآرتس» العبرية أنّ الجامعات في «إسرائيل» تسلّم

جهاز الأمن العام «الشاباك»، والاستخبارات، قوائم الخريجين مع أرقام

بطاقات هوياتهم وتفاصيل الاتصال بهم.

ونقلت الصحيفة عن مصدر مطلع في إحدى الجامعات قوله إن

على تفاصيل خريجيهما؛ وذلك كي يتمكن الجهاز من محاولة لتدهيمه إلى

صفوفه. وقالت الصحيفة إن قانون حماية الخصوصية يستلّني جهاز

الاستخبارات، وكذا جهاز «الموساد»، الشرطة وشعبة الاستخبارات في

الجيش «الإسرائيلي»، من القواعد المقرّرة لحصانة المعلومات الخاصة.

وشدّدت على أنه لا مفرّ للجامعات سوى اقتسام المعلومات.

فالقانون يسمح للاستخبارات بالحصول على معلومات لغرض أداء

مهامها. والاستخبارات تُفسّر ذلك أيضاَ كمعلومات تساعدنا في تجنيد

القوى البشرية.

وقالت «هآرتس»: «قبل بضعة أشهر فوجئ بعض النشطاء الاجتماعيين،

إلى جانب آلاف المواطنين الآخرين بتلقفهم كتاباَ من الاستخبارات

بأنهم مناسيون للقيام بأدوار مختلفة في منظومة الاستخبارات التابعة

للجهاز».

مئات الجنود «الإسرائيليين»

يعانون من صدمات الحرب

قالت مصادر صحافية عبرية، إن حوالي ربع الجنود «الإسرائيليين» الذين شاركوا في الحروب، وعانوا من صدمات نفسية أعقبت ذلك، لا يزالون يعانون حتى اليوم من أعراض الصدمة القوية ومن أفكار انتحارية تراوهم.

وأضافت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية في عددها الصادر أمس الخميس، «بعد بحث مرور عشرين سنة وأكثر على نهاية الحرب اللبنانية الأولى، وبعد عقد تحقيقي لحالات 675 جندياَ «إسرائيلياَ»، شاركوا فيها، يُتضح أن ربعهم لا يزالون يعانون من صدمات نفسية قوية، بسبب آثار الحرب، وأن شيوع الفكر الانتحاري لدى المقاتلين الذين عانوا من صدمات الحرب، كانت أعلى بضعفين من حالة رفاقهم الذين لم يشعروا بهذه الصدمة.

وحسب الصحيفة، فإن الفجوة بين مجموعتين مؤلفتين من جنود عانوا من صدمات الحرب وآخرين لم يخبروها، تواصلت كما هي طوال عشرين سنة من البحث. مضيفة أنّ قة الأفكار الانتحارية كانت بعد سنتين من انتهاء الحرب. وكانت مواقع الترتونية إخبارية عبرية، قد أفادت بأن موجة من حالات الانتحار تضرب صفوف الجنود «الإسرائيليين»، في أعقاب كل عملية عسكرية أو حرب يخوضونها، بسبب معاشتهم أحناداَ ومجريات قاسية إبان الحرب.

يشار إلى أنّ الطبّ العسكري التابع للجيش «الإسرائيلي» وجّه دعوة

للجنود النظاميين والاجتياط الذين شاركوا في الحروب «الإسرائيلية»، لتلقي العلاج النفسي كل حسب حاجته، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات

تعرّضهم لصدماَت نفسية صعبة وحادة وكوابيس مزعجة، من هول

مشاهد الحرب، ما يستدعي إعادة تأهيل هؤلاء.

نتنياهو هو يؤكّد لديمبسي متانة الصداقة

بين «إسرائيل» والولايات المتحدة

أكد رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو أمس خلال استقباله رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأميركية الجنرال مارتن ديمبسي، الذي يزور «إسرائيل» حالياَ، متانة الصداقة بين «إسرائيل» والولايات المتحدة حكومة وجيشاَ وشعباَ.

وأوضح نتنياهو لديمبسي الذي سبّغى قريباَ مهام منصبه، أنّ لا صديق لـ«إسرائيل»، في العالم أفضل من الولايات المتحدة، مشيداَ بالعلاقات المسلحة الأميركية، قائلاَ: «إنها تحارب في نهاية المطاف من أجل الحرية»، ووصف نتنياهو الجنرال ديمبسي بصديق حميم لـ«إسرائيل»، معرباَ عن تقديره العميق له، فيما أشاد ديمبسي بعلاقات الصداقة القائمة بين قادة الجيشين الأميركي و«الإسرائيلي»، وذلك وفقاَ للإذاعة العامة الإسرائيلية. .

«جمهوريت»: فيديو لشهادات اعتراف

بفئ إرهابيين بإشراف الاستخبارات التركية

نشرت صحيفة «جمهوريت» التركية فيديو يظهر شهادات سائقي الحافلتين التركيتيّتين اللتين نقلتا بإشراف جهاز الاستخبارات التركي إرهابيين من «داعش»، من لواء أسكندرون إلى مدينة تل أبيض في محافظة الرقة السورية مطلع السنة الماضية، إذ أكّدا في الفيديو المصوّر أنّهما قاما بعملٍ وكنّتهم به الدولة التركية، ولا ذنب لهما بالجريمة.

وشرح السائقان التركيان شاهين جونمز وأسعد لطفي آر في الفيديو بالتفصيل خط رحلة حافلتيهما في التاسع من كانون الأول من العام الماضي من مسرح الجريمة المتعلّل بمعسكر اطمة لتجميع الإرهابيين المنطرفين وتدريبهم قبالة قرية بوكلمز التابعة لمدينة الريحانية في لواء أسكندرون، إلى معبر آقجة قلعة الحدودي في محافظة شانلي أورفا والمقابل لمدينة تل أبيض وأمبراها.

وقال أحد السائقين الذي أدلى بشهادته على مقربة من معسكر اطمة الذي يسيطر عليه اليوم إرهابيو «جبهة النصرة»، إن حافلته نقلت 46 مسلحاَ غربيي الأوطار بينما شخص كان يتكلم التركية، فيما ركب 27 مسلحاَ الحافلة الثانية وذلك بإشراف عناصر استخباراتية راقتت الحافلتين حتى معبر آقجة قلعة الحدودي.

وأشار السائق الثاني الذي أدلى بشهادته من نقطة عبور الحدود إلى سورية في معبر آقجة قلعة أنّهما دخلّا الأراضي السورية ليلا من معبر آقجة قلعة، وأنّ لا للمسلحين في منطقة تبعد نحو عشرة كيلومترات عن الحدود السورية. التركية وعادا بعددّ إلى المعبر برفقة عناصر الاستخبارات التركية.

يشار إلى أنّ عناصر فرع مكافحة المخدرات في مديرية أمن أضنة كانت قد أوقفت الحافلتين بالصدفة في منطقة أنجريك بعد التليغ عن حملها المخدرات ولكن بنتيجة التفشين تم العثور على طلقات نارية مخبأة داخل صناديق وبعد التحقيق معهم، أكد أنّ جهاز الاستخبارات التركي استأجر الحافلتين بحجة نقل لاجئين سوريين، ولكنه قام بنقل مسلحين وأسلحة من مدينة الريحانية إلى تل أبيض.

وكانت صحيفة «جمهوريت»، قد كشفت الاسبوع الماضي عن قيام حفالات تركية بنقل إرهابيين متطرفين من لواء أسكندرون إلى مدينة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي، مشيرة إلى أنّ عملية النقل تمت تحت تنسيق وإشراف جهاز الاستخبارات الذي يسيطر عليه نظام أردوغان.

كما نشرت الصحيفة قبل فترة مطعفي فيديو يظهران قيام شاحنات تابعة لجهاز الاستخبارات التركي في 19 كانون الثاني عام 2014 بنقل أسلحة إلى الإرهابيين في سورية تحت عبوات الأدوية، وذلك بعدما زعم اردوغان وحكومته لقرعة طويلة أنها تنقل مساعدات إنسانية وقام على إثرها بشن حملة اعتقالات ضد من شارك في توقيف الشاحنات والتحقيق فيها وزجهم في السجون وبيئهم أربعة من وكلاء النيابة العامة والمسؤول العسكري في أضنة، وعدد من أفراد الشرطة من كواتها.

The Christian Science Monitor

«**مونيتر**»: نتائج الانتخابات التركية

تغيّر سياسة أردوغان الخارجية المؤيدة للإسلاميين

قالت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» الأميركية، إن حزب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يترشح في أعقاب خسارته الغالبية البرلمانية في الانتخابات التي أجريت يوم الأحد الماضي.

وحاولت الصحيفة رصد ذلك على أجنّدة أردوغان الطموحة وسياسته الخارجية الإسلامية بشكل علني. وأشارت إلى أن المحليين يعتبرون نتائج الانتخابات التركية نهاية لسياسة خارجية إمبريالية عقائدية بشكل متزايد، واتّيت كلمة فشل هنا مرارا، مع تراجع نفوذ تركيا وتدخّلها في الحرب السورية.

وتوضّح الصحيفة أنّ السياسة الخارجية التركية التي كانت من قبل تقوم على مبدأ عدم إثارة مشكلات مع الدول المجاورة، تحولت إلى سياسة إسلامية قتالية بشكل معلن. كما شكّك لبيس لها الآن سفراء في خمس دول شرق أوسطية من بينها «إسرائيل»، التي كانت صديقة في السابق لأنقرة، وليبيا ومصر التي احتفى بها أردوغان في عام 2011.

وكان مسؤولو «حزب العدالة والتنمية» قد سعوا إلى تصوير عزلة تركيا الجديدة على أنه نتاج تبنيها مواقف أكثر شجاعة من الناحية الأخلاقية من القضايا الدولية، ما أسفر عن حالة من «الوحدة الفنية»، إلاّ أن تلك وجهة نظر أقلية، ومن المرجح أن تسفر انتخابات الأحد الماضي عن «تحول في المحور، في السياسة الخارجية لأن «حزب العدالة والتنمية» أفرط في قدراته وموارده، كما يقول حسين باخشي، أستاذ العلاقات الدولية في «جامعة سابانجي» للتكنولوجيا في تركيا.

وأضاف باخشي أنّ التكون تماما حدث عما كانت تركيا تنوي فعله في الشرق الأوسط، فلا ديمقراطية، ولا أمن أو استقرار، وكانت تعدّ بكل هذا، لكنهم في «العدالة والتنمية» أسأواَ حساب كل ذلك، وأسأواَ قراءة التطورات. ورفضت الصحيفة ثلاثة مجالات يمكن أن تتغير فيها السياسة الخارجية التركية في ظل تشكيل حكومة ائتلافية جديدة. أولها سورية، وقالت إن أكثر التغييرات الجذرية يمكن أن تحدث في سورية المجاورة. فقد سعى أردوغان ورئيس الوزراء أحمد داود أوغلو إلى الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، بالسماح للجهايين من كافة القطاعات والأسلحة بالعبور من تركيا، وبالسعي إلى جعل تاونها من التحالف الأميركي ضدّ «داعش» يتوقّف على التمسك بالموقف المناهض للأسد.

ويقول بهلول أوزكان، الأستاذ في «جامعة مرمره» في اسطنبول، إن تركيا طوال السنوات الأربع الماضية كانت جزءاَ من المشكلة، ويرى أنّ سورية أصبحت مثل أفغانستان بالنسبة إلى باكستان، وتقوم بتسهيل عبور الجماعات الراديكالية للحدود، ما يخاطر بإذلال وزعزعة استقرار الوطن. وأنّ مع تغيير الحكومة، فيإمكان تركيا أن تلعب دوراَ وسيطاَ بين «المعارضة المعتدلة» ونظام الأسد يمكن أن يؤدي إلى تغيير معادلة الأزمة السورية بكاملها.

وأضاف أنّ تركيا ستواجه مشكلة خطيرة مع العالم الإسلامي، وهو الجانب الثاني الذي تتحدث عنه الصحيفة.

ويقول باخشي إن «حزب العدالة والتنمية» أصبح في سياسته الخارجية جزءاَ من الإخوان المسلمين، وحتى اليوم، فإن أردوغان يدعم الإخوان وأصبحت سياسة خارجية أيديولوجية ولم تعد تقوم على أساس المنطق أو المصلحة. أما المجال الثالث، فيتعلّق بالعلاقات التركية - الأميركية التي شهدت انقساماَ حول عدد من القضايا، بدءاَ من رفض الدولة العتيق في الناتو السماح للتحالف الذي تقوده أميركا ضدّ «داعش» لاستخدام قاعدتها الجوية لشن غارات داخل سورية والعراق، وحتى علاقتها المتنامزة مع «إسرائيل» منذ أنّ قامت قوات الكوماندوس «الإسرائيلية» بالإغارة على السفينة «مرمره» عام 2010.

ويقول فادي هاكورة، الخبير في الشأن التركي في «معهد شاتام هاوس» البريطاني إن الولايات المتحدة تتجنّب إشراك تركيا في أي مناقشات استراتيجية حول برنامج إيران النووي، وفي شأن مستقبل التطورات في سورية، وحول الوضع الحالي في العراق.

